التمديد للحوار بـ«جلسة ثـ

فتح بيان هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الأحد الأبواب على مصراعيها لتمديد لا حدود له.. كما خلق حالة من الإحباط في الشارع اليمني ومخاوف كبيرة من دخول اليمن في نفق مظلم حقيقي، حيث لوحظ أن برنامج الجلسة العامة الثالثة التي استأنفت أمس الأحد قد تضمن على جدول أعمال مخصصة طوال أيام الاسبوع لمناقشة تقارير لا خلاف عليها بين الفرق والمكونات السياسية، كما أن بيان رئاسة المؤتمر قد أشار الى أن هذه الجلسة تنقسم الى مرحلتين.

ليست محددة بسقف زمني، كما مددت هيئة رئاسة الحوار لفرق الحوار اسبوعاً جديداً لإنجاز تقاريرها وهو التمديد الرابع لها بهذا الخصوص.

الجدير بالذكر أن مؤتمر الحوار الوطني يواجه مأزقاً حقيقياً وعراقيل جمة تحول دون إنجاح مهامه من خلال افتعال معوقات وعراقيل أو محاولة فرض قضايا وموضوعات مخالفة للمبادرة الخليجية وآليتها وقراري مجلس الأمن الدولي. وبحسب مراقبين فإن مؤتمر الحوار يقف في منعطف خطير ويضع اليمن والتسوية السياسية على مفترق طرق.. سيما وأن هناك أطرافاً تتعمد عرقلة وتسعى من وراء ذلك الى نسف التسوية السياسية برمتها تارة بالإصرار على محاولة فرض حوار شطري لحل القضية الجنوبية بزراعة ألغام لتفخيخ التقارير مثل تبنيهم مشاريع ما يسمى بالعزل السياسي أو التمسك بفيدرالية بين شطرين، وأخيراً الإدعاء بضرورة نقل المؤتمر الشعبي العام للسلطة كاملة.

وحذر مراقبون في تصريحات لـ«الميثاق» من خطورة هذه التداعيات والتي تعد بمثابة إعلان مواجهة مع عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية والمبعوث الدولي جمال بن عمر.. وفي إصرار واضح على التصعيد محلياً وإقليمياً ودولياً من خلال رفض مشاركتهم في الجلسة الثالثة للحوار.

إلى ذلك أكد مصدر مطلع لـ«الميثاق» أن ممثلي المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف في الحوار سيواصلون المشاركة في الجلسة الثالثة ويتابعون عن كثب مدى تنفيذ مقترحات الأخ رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار التي طرحها مؤخراً والمتعلقة ببعض القضايا التي تعد عائقاً أمام نجاح مؤتمر الحوار، ومن ذلك ما يسمى بالعزل السياسي أو ما يتعلق بإلغاء قانون الحصانة كما يروج له البعض. وقال المصدر إنه في حالة عدم تنفيذ مقترحات رئيس الجمهورية فإن ممثلي المؤتمر والتحالف في الحوار سيضطرون الى تعليق مشاركتهم.. موضحاً أن موضوعات العزل السياسي والحصانة وغيرها تتعارض تماماً مع المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وخرقاً صارخاً لنصوص المبادرة. ونبه المصدر من خطورة استمرار خروج لجنة التوفيق عن مهامها الأساسية المحددة في النظام الداخلي للحوار تحولها عملها من لجنة توافق للقضايا المختلف حولها في فرق الحوار الى لجنة تصدر قرارات تزيد من التعقيدات وإرباك المتحاورين وعرقلة مؤتمر الحوار.

«الميثاق» أجرت عدة لقاءات حول مستجدات الحوار الوطني..

توفيق الشرعبي- فيصل الحزمي

حسين حازب :

التسوية لن تنجح إذا استمرت جرائم الإقصاء

قال الاستاذ حسين حازب عضو مؤتمر الحوار الوطني عضو فريق صعدة: إن مؤتمر الحوار الوطني كان يسير بشكل ممتاز ثم انحرف عن مساره عقب اجازة شهر رمضان، اولاً من حيث خروج الحوار فيما يتعلق بتشكيل لجنة الثمانية، وكذا خروج اعضاءها عن المهام الموكلة اليهم وتحويل الحوار بين الشمال والجنوب والمبادرة ليست بين الشمال والجنوب وكذلك ازمة 2011م ليست بين الشمال والجنوب ورئيس الجمهورية لم ينتخب على أساس الشمال والجنوب، كل هذه الاشياء خلقوها لنا في اللجنة الفنية ثم في لجنة التوفيق ثم في هيئة الرئاسة وأعاقوا سير مؤتمر الحوار لان الخروج عن النص ادى الى تأثرنا في فريق صعدة وبقية الفرق بسبب هذا الموضوع، اضافة الى انه حصلت اخطاء من الحكومة فيما يتعلق بالقرار الخاص بمعالجة أوضاع أسر الشهداء، وهذا سبب اعلان المؤتمر وحلفائه تعليق مشاركتهم في الحوار وكذا انصار الله والحزب الناصري والكثير من المكونات والفرق علقت اعمالها.

وبينما كنا ننتظر معالجة المشكلة فاذا بقرار يصدر بتعيين رئيسة للهيئة نفسها واخيراً يصدر قرار يُقال انه لمعالجة وجبر الضرر في صعدة وهو لا يمت لصعدة بشيء.

خرج الحوار عن مساره بتشكيل لجنة الثمانية | اليمنيون أسرة واحدة ويجب أن تعالج قضية الشهداء دون تمييز

وزراء المؤتمر لم يُرضوا الوطن ولا أعضاء المؤتمر ولن يرضى عنهم المشترك

واشار حازب الى ان التسوية السياسية اتت بعد ان عجز الطرفان عن تجاوز شارع الزبيري بامانة العاصمة شمالاً وجنوباً ولا يصح لمن عجز عن تجاوز شارع الزبيري ان يحاول تمرير اشياء في مؤتمر الحوار فمثلاً هناك جهة تريد تمرير قرار يتعلق بما يسمى ثورة 2011م ونسوا شهداء الصمع في مديرية ارحب بصنعاء أو الذين استشهدوا في الاماكن الاخرى.

واضاف حازم : نحن قلنا ان ابناء اليمن أسرة واحدة شهداء واحياء ويجب ان يصدر قرار لمعالجة قضية الشهداء والجرحى في احداث صعدة وفي الحراك السلمي وفي عام 2011م كل الناس مدنيين وعسكريين ولا نصنفهم شهداء «أ» وشهداء «ب».

واكد الشيخ حسين حازب ان هناك اطرافاً سياسية واخرى في الحكومة تعمل على إقناع الرئيس او على خداعه بإصدار نص القرار الخاص بهذه القضية.

واعتبر انه دليل على ان وزراء المؤتمر في الحكومة يمارسون عمل دولة تعكس ما يقوم به وزراء المشترك..

لافتاً الى ان مايقوم به المشترك يعيق تنفيذ التسوية السياسية.. وقال : الغريب ان المشترك يخطئ حين يفكر ان التسوية السياسية ستستمر وهو يمارس جرائم الاقصاء والتغييرات الغير قانونية.

ودعا حازب الى ضرورة وقوف وزراء المؤتمر الشعبي العام ضد جرائم المشترك في الحكومة مشدداً على ان ذلك خدعة للوطن وليس لاعضاء المؤتمر.

واضاف : ان تقصير وزراء المؤتمر حيال هذه القضية سيجعلهم يخسرون كل شيء فلن يرضوا اعضاء المؤتمر ولن يرضوا المشترك ولن يرضوا الوطن.

وعن اداء المؤتمر قال : يتحمل المسئولية المباشرة فيما يتعلق بالاختلالات التنظيمية رئيس المؤتمر الشعبي العام والامين العام للمؤتمر.

واضاف : انهما نجحا في الاحداث التاريخية التي كانا زملاء فيها وتجاوزا كل الصعاب وعندما جاء دور ان يواجها أنفسهم فشلا..

و زاد : كان يفترض وانا من الناس الذين طرحوا هذا الموضوع في اجتماعين متتابعين في دار الرئاسة قبل انتخاب الاخ عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية.

قلت في الاجتماعين سنواجه صعوبة في قضية العمل التنظيمي وعمل الدولة، والآن «ماعد حناش وحدنا في الساحة» طرحت هذا الكلام بالنص ولكن انا لست من الذين يُستمع لرأيهم احياناً.

كما قلت للاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وقتها : انت ستكون على مسافة واحدة من الاطراف وبالتالي لابد لك من فريق يقود عمل المؤتمر فيما يتعلق بالعمل التنظيمي وطبعاً لم يتم هذا الكلام لأنه لم يحاول احد ان يفصل علاقتنا بالأخ عبدربه منصور هادي كرئيس للدولة وعلاقتنا به في التنظيم داخل المؤتمر.

واضاف : علاقتنا بالرئيس انا شخصياً اراها انه وجب علينا الطاعة جميعاً ابتداءً من الزعيم علي عبدالله صالح الى آخر عضو في المؤتمر هو رئيس الدولة وهو ولي أمرنا.

لكن في المقابل عليه ان يفهم ان له آراءً لوحده فيما يتعلق بالمؤتمر الشعبي العام وانه كان يفترض به العودة للجنة العامة في كثير من القضايا التي مرت واكتفى بنفسه وفتح علينا جبهات مع الآخرين.

وفي هذه الحالة قلنا نحن ندين له بالولاء والطاعة كرئيس للدولة وولي أمر كان يجب عليه الالتزام بالنظام الداخلي وقرارات اللجنة العامة وكان هذا افضل له ولعلي عبدالله صالح ان تعود الأمور للجنة العامة لأنها ستكون مرجعية لهم وسيتحملون الخطأ اذا كان هناك خطأ وسيكون لهم من الجميل النصيب الأكبر اذا احسنوا.

وقال الشيخ حازب في حديث لقناة «اليمن اليوم» : لكي نكون منصفين فان رئيس المؤتمر الزعيم علي عبدالله صالح ملتزم للجنة العامة ويلتقي باعضائها ونجتمع احياناً بدونه ويلتزم بقراراتنا.. اما بالنسبة للخطأ المتعلق بالجانب التنظيمي فيتحمله رئيس الجمهورية ونرجو ان يتفاداه ويتجاوزه..

وقال : اعتقد ان الاخ عبدربه منصور هادي يفهم في الحزبية اكثر منا وفي النظام الداخلي.

وقال : انا كتبت في مقالة سابقة ان عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية سيكون معرضاً لحالتين اما الابتزاز او السكوت عندما يمثل المؤتمر ورئيس دولة سيتعرض لإحدى الحالتين اما ان يضطر للسكوت عن حقنا وضياعه كمؤتمر واما سيتعرض للابتزاز وهذا الذي حصل.

مؤكداً بان المخرج هو الالتزام بالنظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام ففيه الحلول والمعالجات لأن إدارة المؤتمر بطريقة العام 2006م وطريقة 2010م وما يليها اعتقد انه قد انتهى زمانها ويجب تجاوزها وعلى رئيس المؤتمر وأمينه العام والامناء المساعدين تجاوزها..

وحمل حازب رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر والامناء المساعدين مسئولية أي اختلال قد يحدث في المؤتمر الشعبي العام..

مشيراً الى انهم الأقدر على ان يعيدوا إليه ألقه ونشاطه المعتاد.

وشدد على قناعته بقدرة المؤتمر على انجاز هذه الخطوة بنجاح بدليل ما حدث في السنتين الماضيتين حيث ظلت قواعد المؤتمر صامدة ومتماسكة ولو كان حصل لها ما حصل فقد راحت..

وقال : متفائل بأن القضية يمكن حلها في جلسة واحدة.

مشيراً الى ان المؤتمر الشعبي العام طرف رئيسي ومهم في المعادلة السياسية وبالتالي لابد ان يكون مسئولاً عن عدة اشياء وعلى الاخوة المعتادين على اتخاذ القرارات الفردية في المؤتمر الشعبي العام ان يتركوها.

وحول أداء وزراء المؤتمر في الحكومة قال حسين حازب:

حقيقة أنا أشفق عليهم، فهم واقعون بين المطرقة والسندان .. اللجنة العامة للمؤتمر لا توجههم والمفروض أن تفعل ذلك ويلتزمون بتوجهاتها كقيادة عليا للمؤتمر، و«حنبوا» في علاقتهم مع رئيس الدولة الذي هو ولي الأمر والمسؤول الاول عن الحكومة وبالتالي هم في وضع لا يحسد عليه.

وأكد بأن وزراء المؤتمر لو كانوا وقفوا أمام القرار الخاص بالشهداء والجرحى، فإن رئيس الجمهورية لن يعترض ولن يقول لهم عصيتوني.

ولو أنهم وقفوا ضد الكثير من المخالفات التي تصل الى رئيس الجمهورية وقالوا فيها رأيهم الحقيقي والقوي لن يقول الأخ عبدربه منصور هادي انهم عصوني.

وقال: نحن نريد من وزراء المؤتمر ومن رئيس الجمهورية أن يعطونا ما يعطوه للطرف الآخر ويمنعوا عنا ما يمنعوه عن الطرف الآخر وفقاً للمبادرة الخليجية والقانون والدستور.

أحمد الكحلاني لـ«الميثاق»:

المعرقلون للحوار هم من لا يريد الذهاب للانتخابات

وعن التحديات التي تواجه مؤتمر الحوار في الوقت الراهن قال الكحلاني في حديث لـ«الميثاق»: من أهم التحديات التي تواجه مؤتمر الحوار هي مدى التزام المؤتمر وأمانته العامة ولجنة التوفيق وكل مكوناته بالنظام الداخلي للمؤتمر وأي خروج عن النظام الداخلي معناه الفوضى وطرح قضايا تعيق الحوار ومخرجاته وأي قضايا تطرح مخالفة للمبادرة الخليجية وآليتها ولقرار مجلس الأمن وللنظام الداخلي للحوار، فهي قضايا لن تخدم الحوار ولن توصل الى مخرجات سليمة وإنما سوف تتسبب بعراقيل تعيق نجاح مؤتمر الحوار.

وأضاف: وكنا نتمنى أن تنظر كل المكونات السياسية الى المستقبل وألا تجعل مؤتمر الحوار مكاناً لتصفية الحسابات والانتقام السياسي وتستفيد من كل الأخطاء الماضية التي حصلت في تاريخ اليمن سواءً في الشمال أو الجنوب، ونصنع مستقبلاً آمناً يجعل من الدولة قوية والقانون يسود الجميع.. ولكن ما يطرح في المرحلة الأخيرة في مؤتمر الحوار من قضايا لا تخدم الحوار وتوجد مزيداً من الإعاقات أمام نجاح أعماله ومخرجاته، وهذه المكونات لا يمكن أن يكون لها هدف سوى إعاقة نجاح مؤتمر الحوار، وربما أنها ترى الوضع الحالي مفيداً لها، فهي لا تريد الذهاب نحو الانتخابات العامة باعتباره الوسيلة الوحيدة التي ستخرج البلاد من هذا المأزق بعد أن يكون الدستور جاهزاً واستفتي عليه، بحيث يتحمل المسؤولية أي حزب أو أحزاب تنال ثقة الشعب، أما إذا ظلت الأمور بهذا الشكل فسنذهب الى كارثة خصوصاً ونحن نرى كل يوم الحوادث والفوضى، ولا ندري من المسؤول، فالجميع يتنصل من المسؤولية والانتخابات ستثبت هذه المسؤولية.

قال الأستاذ أحمد الكحلاني -عضو مؤتمر الحوار: لقد بدأ مؤتمر الحوار الوطني بداية طيبة وكان الجميع متحمسين ولديهم توجه أن يخرج مؤتمر الحوار بحلول لكافة قضايا الوطن.. وكانت الأمور تمشي الى حدٍ ما بشكل طيب برغم أن فرق العمل أضاعت الكثير من الوقت بالإضافة الى أن فريق القضية الجنوبية توقف عن العمل لعدة أيام وفي اللحظات الأخيرة حدث ضغط بأنه لابد أن تنجز اللجنة المصغرة كل مهامها في وقت قصير، بينما كان بالإمكان في وقت سابق أن نعمل على حلحلة كثير من القضايا التي مازالت بحاجة الى نقاش.

استحداث جلسة ثالثة مخالفة للنظام الداخلي

يجب ألاَّ يكون الحوار مكاناً لتصفية الحسابات

وعن أبرز القضايا الشائكة في مؤتمر الحوار الوطني قال الكحلاني: إن شكل الدولة هو أبرز القضايا العالقة في الحوار بالإضافة الى قضية صعدة والقضية الجنوبية وهي قضايا مرتبطة ببعضها البعض، وأضاف: وللأسف بدلاً من التركيز على هذه القضايا نجد أن هناك من يريد إدخال الحوار في قضايا أخرى تعطل التركيز على القضايا الأساسية التي يفترض أن ينتهي مؤتمر الحوار منها حتى ينجز كافة أعماله..

وعن قانونية الجلسة الثالثة يرى الكحلاني أنه كان يفترض أن يجرى تعديل على النظام الداخلي للحوار كونه يسمح بإجراء تعديل فيه، وهذا إجراء بسيط يتطلب موافقة 50% من أعضاء مؤتمر الحوار ، ثم يصوت عليه في الجلسة العامة بنسبة 90% بالموافقة على استحداث جلسة ثالثة، ثم الجلسة النهائية، ولكن مع الأسف سارت الإجراءات بطريقة مخالفة، واليوم نفاجأ في جدول الاعمال أن اللجان التي لم تنجز أعمالها تستمر بعد الظهر خلال هذه الفترة والفترة القادمة.. وهنا لابد أن نبدأ بداية طيبة وأن نلتزم بالمرجعية.. مرجعيتنا في سير مؤتمر الحوار هو النظام الداخلي، وأي تعديل أو إضافات لابد أن يجرى تعديل عليه، وما يحدث الآن هو أن الأمانة العامة للحوار تمارس مهاماً غير مهامها المحددة في النظام الداخلي، وكذلك لجنة التوفيق نجدها بدأت تمارس مهام غير مهامها وتضع لنفسها اختصاصات جديدة، وهذا كله مخالف للنظام، لذا على الأمانة العامة ولجنة التوفيق عدم الخروج عن اللائحة الداخلية حتى تكون مخرجات الحوار صحيحة وسليمة.